جامعة الأزهر
AL-AZHAR UNIVERSITY

حولية

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

مجلة علمية مُحَكَّمة

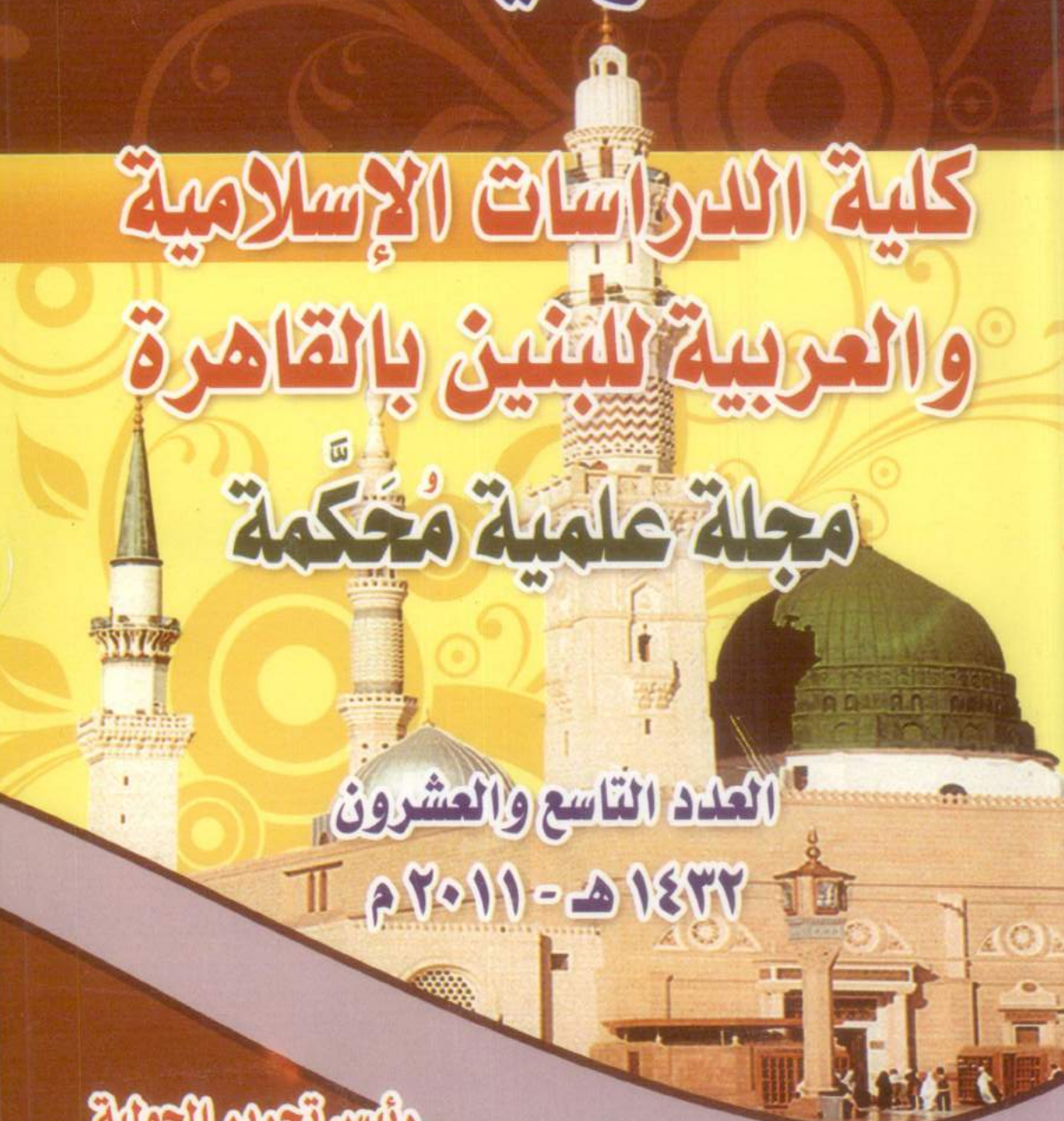

العدد التاسع والعشرون
١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

رئيس تحرير الحولية
أ.د / محمد مختار جمعة مبروك
عميد الكلية

حوليـــــــة

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة

مجلة علمية محكمة

العدد التاسع والعشرون

(الجزء الخامس

رئيس تحرير الحولية

أ.د/ محمد مختار جمعة مبروك

عميد الكلية

١٤٣٢-٢٠١١م

بسم الله الرحمن الرحيم

" وقــل رب زدنـــى علمـــا "

سورة طه : جزء من الآية ١١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة رئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ورسله سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه .

وبعد :

فبعد ثورات الربيع العربى وبزوغ شمس الحرية ، وبعد أن خطت الأمة فى مجال الإصلاح السياسى خطوات جيدة – فإننا فى حاجة إلى بذل أقصى الجهد فى مجال العلم والمعرفة ، فالبحث العلمى الجاد يعد من أهم عوامل النهضة والرقى لأى امة تريد أن تكون فى مصاف الأمم المتقدمة .

وإن قراءة تراثنا الحضارى الإسلامى واللغوى قراءة واعية تشكل منطلقا قويا لنهضة فكرية وعلمية إسلامية وعربية فى رؤية عميقة تأخذ من ماضيها ما تبنى عليه حاضرها وتنطلق به فى مستقبلها ، تنبثق من عمق التراث ، ولا تنكفئ على الذات أو تنعزل عن الحاضر أو تتخلف عنه ، بل تنظر بعين الاعتبار إلى العلوم والدراسات الحديثة والعصرية ، فتأخذ منها النافع والمفيد ، لتثمر فى النهاية شيئا جديدا يتناسب وروح العصر الذى نعيشه ، ويشكل أهم ملامح خصوصيتنا الحضارية ، ويكون هويتنا الواقية فى زمن العولمة والتيارات الفكرية والثقافية الوافدة الجارفة .

وإنى لأوكد أن فى تراثنا العربى الإسلامى – علميا وفكريا وثقافيا – من الثراء والتنوع مايدعو بقوة إلى إعادة قراءته قراءة متأنية تنقحه وتمحصه ، وتنفض عنه ما علق به من غبار الزمن ، وتبرز أهم ملامحه من الشمول والوسطية والتيسير ، إذ لا تعرف ثقافة من الثقافات من هذه المعانى ما عرفته الثقافة الإسلامية .

كما أننا فى حاجة – أيضا- إلى قراءة واقعنا المعاصر قراءة واعية ، ودراسة قضاياه دراسة جادة ، تعمل على حل مشكلاته ، وتواكب مستجداته وتطوراته ، وتسهم فى نهضة الأمة ورقيها .

وفى هذا العدد التاسع والعشرين لحولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة نقدم للأمة وللدارسين والباحثين فى مجال العلوم الشرعية والعربية مجموعة متميزة من البحوث العلمية المحكمة لنخبة متميزة من أعضاء هيئة التدريس بالكلية وبعض الباحثين من خارجها إيمانا منا بقيمة التواصل العلمى وأن العلم رحم بين أهله ، وذلك فى ضوء رسالة الأزهر وريادته العلمية .

فقد كان الأزهر الشريف – وسيظل – حصنا حصينا للإسلام واللغة العربية ، حاملا للرسالة ، مؤديا للأمانة ، فى ضوء وسطية الإسلام واتساع أفقه العلمى والفكرى والثقافى ٠

وما هذه المجلة التى تصدرها كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة إلا قطرة من فيض بحره العلمى الزاخر ٠

ولله در شوقى إذ يقول فى الأزهر ورجاله :

قـــم فى فم الدنيا وحىّ الأزهـرا ... وانثر على سمع الزمان الجوهـــرا
واخشع ملياً واقض حق أئمـــــة ... طلعـــوا به زهرا وماجوا أبحـرا
كانوا أجل من الملوك جلالـــــة ... وأعـــز سلطانا وأعظـــم مفخـرا
زمن المخاوف كان فيه جنابهـــم ... حـــرم الأمـــان وكان ظلهم الـذرا

وهاشم الرفاعى حيث يقول :

كانوا لمن ظلموا حصون عدالـــة ... كانـــوا الشكيم لمـن طغـى وتجبرا
ما قامروا بالدين فى سبل الهـوى ... كلا ولا اتخذوا الشريعـــة متجرا
عاشـــوا أئمـــة دينهم وحماتـــه ... لايسمحـــون بأن يبـــاع ويشترى
ثم انطـوت تلك الشموس وإنهـا ... لأشـــــد إيمـــاناً وأطهر منزرا

وحيث يقول :

فمعقـل إرشـاد ومنبـع حكمـــة ... وبحر علوم ليس يدرك آخـــــره
تدفق منه النـور كالصبح مشرقـا ... ورف رفيف الروض يختال ناضره
وبات على هدى الشريعة حارسـا ... فما هو إلا قائـــم الليل ساهـــره
وكـان شجـا فى حلق كل مضلل ... إلى أن نأى عن ساحة الدين تاجره
حـذار مـــن الليث الكريـم فإنـه ... ليوشك ان ينأى عن الحلم صابـره
فمهما أعـدت حوله مـن مزالـق ... ستعبرها راياتـــــه وشعائـــره
وليس يمـارى فى عظيم جهـاده ... مدى الدهر إلا جاحد الفضل كافره
وإن ترمه بالضر يوما يدى امرئ ... فـــذلك بيت الله والله قاهـــــره

هذا والله من وراء القصد ، وهو حسبنا ونعم الوكيل

عميد الكلية ورئيس التحرير

أ٠د/ محمد مختار جمعة مبروك

هيئة تحرير الحولية

رئيس التحرير

أ.د/ محمد مختار جمعة مبروك

عميد الكلية

أعضاء أسرة التحرير

١- الأستاذ الدكتور/ المحمدى عبد الرحمن عبد الله

وكيل الكلية

٢- الأستاذ الدكتور/ زهران محمد جبر

رئيس قسم اللغة العربية وآدابها

٣- الأستاذ الدكتور/ عباس عبد اللاه عباس

رئيس قسم الشريعة الإسلامية

٤- الأستاذ الدكتور/ محمد محمد زناتى عبد الرحمن

الأستاذ المتفرغ بقسم أصول الدين

سكرتير التحرير

أ / عادل مدبولى أمين

الأساتذة أعضاء لجان تحكيم المجلة (العدد التاسع والعشرين)

أولا : قسم أصول الدين

تخصص التفسير وعلوم القرآن

١	أ.د/ المحمدى عبد الرحمن عبد الله	أستاذ التفسير وعلوم القرآن ووكيل الكلية
٢	أ.د/ محمد محمد زناتى عبد الرحمن	أستاذ التفسير وعلوم القرآن المتفرغ
٣	أ.د/ أبو سريع محمد أبو سريع	أستاذ التفسير وعلوم القرآن المتفرغ
٤	أ.د/ على حسن محمد سليمان	أستاذ التفسير وعلوم القرآن

تخصص الحديث وعلومه

١	أ.د/ إبراهيم إسماعيل قنديل	أستاذ الحديث وعلومه غير المتفرغ
٢	أ.د/ محمد رياض سيد أحمد	أستاذ الحديث وعلومه المتفرغ
٣	أ.د/ محروس حسين عبد الجواد	أستاذ الحديث وعلومه المتفرغ

تخصص العقيدة والفلسفة

١	أ.د/ محمد رشاد عبد العزيز	أستاذ العقيدة والفلسفة غير المتفرغ
٢	أ.د/ إبراهيم عبد الشافي إبراهيم	أستاذ العقيدة والفلسفة

ثانيا : قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص اللغويات

١	أ.د/ فايز زكى محمد دياب	أستاذ اللغويات المتفرغ
٢	أ.د/ محمد محمد سعيد	أستاذ اللغويات المتفرغ
٣	أ.د/ محمد المختار محمد المهدى	أستاذ اللغويات غير المتفرغ
٤	أ.د/ فهمى حسن النمر	أستاذ اللغويات المتفرغ

تخصص البلاغة والنقد

١	أ.د/ فوزى السيد عبد ربه	أستاذ البلاغة والنقد المتفرغ
٢	أ.د/ فريد بدوى النكلاوى	أستاذ البلاغة والنقد المتفرغ
٣	أ.د/ فتحى فريد عبد القادر	أستاذ البلاغة والنقد عضو لجنة
٤	أ.د/ إبراهيم صلاح السيد سليمان الهدهد	أستاذ البلاغة والنقد عضو محكم

تخصص الأدب والنقد

١	أ.د/ زهران محمد جبر	أستاذ الأدب والنقد
٢	أ.د/ طاهر عبد اللطيف عوض	أستاذ الأدب والنقد المتفرغ
٣	أ.د/ على على صبح	أستاذ الأدب والنقد غير المتفرغ

تخصص أصول اللغة

١	أ.د/ إبراهيم محمد عبد الحميد أبو سكين	أستاذ أصول اللغة المتفرغ
٢	أ.د/ عبد الحليم محمد عبد الحليم	أستاذ أصول اللغة غير المتفرغ

إيضاح

١- حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة هى مجلة علمية محكمة تصدر مرة كل عام.

٢- تعنى الحولية بنشر البحوث العلمية التى تتميز بالأصالة والجدة فى مجال الدراسات الإسلامية والعربية.

٣- تخضع البحوث العلمية المقدمة للنشر بها للتحكيم العلمى السرى من قبل اثنين من الأساتذة المتخصصين فى مجال البحث المقدم .

٤- الدراسات والمقالات المنشورة فى هذه الحولية تعبر عن آراء وأفكار أصحابها ، وهى على مسئوليتهم الكاملة ، ولا تمثل - بالضرورة - رأى الحولية أو اتجاهها .

٥- ترتيب الموضوعات فى الحولية يخضع لأمور فنية لا علاقة لها بأهمية البحث أو مكانة البحث .

النّزعة الاجتهاديّة

عند الفقيه أبي شامة المقدسي

المتوفّى عام ٥٩٩هـ

وملامح عن مشروعه الكبير

" العلم الجامع بين الفقه والأثر "

بقلم

د. جمال عَزُّون

(الأستاذ المساعد بكليّة الشّريعة وأصول الدّين بجامعة نجران)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة :

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له.

أمّا بعد :

فهذا بحث جمع بين دفّتيه مظاهر النّزعة الاجتهاديّة عند فقيه من فقهاء الشّافعيّة وهو العلاّمة الحافظ أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكرٍ بن إبراهيم بن محمّد بن محمّد الدّمشقي الشّافعي، المعروف في الأوساط العلميّة بأبي شامة المقدسي (599 . 665 هـ)، صاحب التّصانيف الرّائقة مثل « الرّوضتين في أخبار الدّولتين »، و« الذّيل عليه »، و« إبراز المعاني من حرز الأماني »، و« المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز »، و« البسملة »، و« شرح الحديث المقتفى في مبعث النّبيّ المصطفى ρ »، و« السّواك وما أشبه ذاك »، و« الباعث على إنكار البدع والحوادث »، وغيرها من تصانيف ماتعة، وآثار خالدة.

كما ارتكز البحث على تجلية مشروع علميّ فقهيّ رصين ارتسم في ذهن الإمام أبي شامة تمثّل في تأليف موسوعةٍ فقهيّةٍ تجمع مسائلَ الفقه بأقوالها وأدلّتها مع الحرص على بيان الرّاجح منها، واقْتَرَحَ تسميتها بـ: « العِلْم الجامع بين الفقه والأثر »، ولم يتيسّر له إنجازها لكنّه

وفّق إلى كتابة مقدّمة حافلة عن هذا المشروع هي بمثابة مدخل إليه، وقد أبان فيها عن منهجه العامّ الذي كان سيسلكه في تأليف تلك الموسوعة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يشتمل على ما يلي:

مقدّمة مختصرة تبين عن فكرة البحث.

المبحث الأوّل: ترجمة موجزة عن أبي شامة المقدسي.

المبحث الثّاني: نزعته إلى الاجتهاد وذمّه للتّعصّب المذهبي.

المبحث الثّالث: لمحة عن كتابه: خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل.

المبحث الرّابع: ملامح عن مشروعه الكبير: " العلم الجامع بين الفقه والأثر ".

والله أسأل أن يحظى هذا البحث برضا اللّجنة العلميّة الموقّرة، ويشّرفوه بملاحظاتهم القيّمة، وتوجيهاتهم السّديدة.

وكتب :

د. جمال عزّون

ضحى الخميس ٣/٧/١٤٣٣هـ

المبحث الأوّل

ترجمةٌ مختصرةٌ لأبي شامة المقدسيّ

(٥٩٩ - ٦٥٦ هـ)

١ ـ مدخلٌ إلى مصادر ترجمته :

لقد ترجمَ أبو شامة لنفسه ترجمةً ذاتيةً في كتابه « الذّيل على الرّوضتين » حين جاء ذِكْرُ سنة ٥٩٩هـ وهي سنةُ مولده، وتعتبر هذه التّرجمةُ المعينَ الأوّل الذي استقى منه المترجمون له، وهي ترجمةٌ لها قيمتُها العلميّةُ لأنّها صدرت من المؤلِّف نفسِه؛ فهي أوثقُ مصدرٍ يحدِّدُ لنا معالمَ التّرجمة من اسمٍ ونسبٍ وكنيةٍ ونشأةٍ وشيوخٍ ومؤلّفاتٍ، وغير ذلك من أمورٍ لها صلةٌ بالعَلَمِ المتَرْجَم.

لقد تحدّث أبو شامة عن اسمه وكنيته ولقبه ونسبه ومكان مولده وتاريخه، وعن أصل جدِّه أبي بكرٍ محمّدٍ، وسلسلَ ذِكْرَ نسل هذا الجدِّ إلى أن وصلَ إلى ذِكْرِ نفسه، وهنا يبدأُ بالحديث عن نشأته العلميّة، وتحبيب الله تعالى له من صغره حفظَ القرآن وطلبَ العلم، ثمّ حجّه ورحلاته العلميّة، والمنامات الحسنة التي رُئيت له، وقد أطال في ذِكْرها لكنّه اعتذر عن ذلك قائلاً:

« وإنّما سطّرتُ هذه المناماتِ وغيرها تحدُّثاً بنعم الله تعالى كما أمر سبحانه في قوله: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[1] »[2]...اللهمّ أوزعنا شكرَ هذه النِّعم، واختم بخيرٍ، واستُرنا في الدُّنيا والآخرة، وآمِنّا مكرَك، ولا تُنسنا ذِكْرَك »[3].

---

(١) الضّحى : الآية ١١.

(٢) الضّحى : الآية ١١.

(٣) الذّيل على الرّوضتين ٣٩.

ثمّ ذكرَ أسماءَ كثيرٍ من مؤلّفاته، وشيئاً من الشّعر الذي مدحه به أصحابُه، ولم يُخْلِ ذلك من ذِكْرِ شيءٍ من صفاته وشمائله، وختم التّرجمة بشيءٍ من نظمِه.

والحاصلُ أنّ هذه التّرجمةَ أصلٌ في بابها، كشف لنا بها أبو شامة عن أشياء مهمّةٍ تتعلّقُ بحياته الشّخصيّة والعلميّة.

وفي حكم هذه التّرجمة ما بثّه أبو شامة في مؤلّفاته العديدة خاصّة منها كتابه « الذّيل على الرّوضتين » ابتداءً من سنة مولده ٥٩٩ هـ إلى سنة وفاته ٦٦٥ هـ، وهي ستّةٌ وستّون عاماً بثّ فيها أبو شامة في الكتاب المذكور معلوماتٍ هامّةٍ جدّاً تُعتبرُ في حكم التّرجمة الذّاتيّة، حيث تحدّث فيها عن شيوخه وأسرته ومؤلّفاته وحوادثَ كثيرةٍ جدّاً عاشها طيلة هذه السّنوات. وشيءٌ آخرُ لاحظتُه في تراث أبي شامة هو كثرةُ إحالاتِه على مصنّفاته ممّا يُساعدُ الباحثَ في وصف كثيرٍ من تُراث هذا العَلَمِ الفَذِّ.

أمّا سائرُ مصادر ترجمته[1] فلا يلاحظُ النّاظرُ فيها إضافاتٍ جادّةٍ على ما ذكره أبو شامة نفسُه في كتابه السّابق، إلاّ أشياء نادرة تتعلّق بأوصافه العلميّة، وما سمعه من بعض شيوخه، ونحو ذلك من أمورٍ لها صلةٌ به.

٢ . اسمُه، نسبه :

هو العلاّمةُ الحافظُ أبو القاسم عبدُ الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكرٍ بن إبراهيم بن محمّد بن محمّدٍ المقدسيُّ الدّمشقيُّ الشّافعيُّ، عرف بأبي شامة لشامةٍ كبيرةٍ فوق حاجبه الأيسر[2].

٣ . مولدُه :

وُلد أبو شامة ليلة الجمعة الثّالث والعشرين من ربيع الآخر من سنة ٥٩٥ هـ، برأس دَرْبِ الفَواخير بدمشق داخل الباب الشّرقيّ[3].

---

(١) انظر مصادر ترجمته الكثيرة جدّا في حاشية تاريخ الإسلام، وفيات ٦٦٥هـ، ص ١٩٤.

(٢) الذّيل على الرّوضتين ٣٩.

(٣) المصدر نفسه.

٤ . نشأتُه العلميّة :

نشأ أبو شامة محبّاً للعلم، ورزق من صغره همّةً عاليةً في طلبه، وفي هذا يقول: « وحَبَّبَ الله تعالى إليه[١] من صغره حفظَ الكتاب العزيز وطلب العلم، فجعل ذلك همّتَهُ فلم يشعُر والدُه به إلاّ وهو يقول له: قد ختمتُ القرآن حفظاً، ثمّ أخذ في معرفة القراءات السّبع والفقه والعربيّة والحديث وأيّام النّاس ومعرفة الرّجال وغيرها من العلوم »[٢].

٥ . رحلاتُه :

خرج أبو شامة من دمشق أربع مرّاتٍ سنة ٦٢١هـ، ٦٢٢هـ، ٦٢٤هـ، ٦٢٨هـ وفي هذا يقول: « وحجّ مع والده سنة إحدى وعشرين وستّمائة، ثمّ حجّ في التي بعدها أيضاً، ثمّ سافر إلى البيت المقدس زائراً سنةَ أربع وعشرين، وسافر إلى الدّيار المصريّة سنةَ ثمانٍ وعشرين، واجتمع بشيوخ هذه البلاد في ذلك الوقت بمصر والقاهرة ودمياط والإسكندريّة، ثمّ لزم الإقامةَ بدمشق عاكفاً على ما هو بصدده من الاشتغال بالعلم وجمعه في مؤلّفاته، والقيام بفتاوى الأحكام وغيرها »[٣].

٦ . شيوخه[٤] :

حظي أبو شامة بالتّتلمذ على علماء أجلاّء، واستفاد منهم علماً كثيراً، وأشهرُ هؤلاء:

- ابنُ قدامة المقدسيّ ت ٦٢٠ هـ.
- ابن الصّلاح الشّهرزوري ت ٦٤٣ هـ.
- علم الدّين السّخاوي ت ٦٤٣ هـ.
- ابن الحاجب ت ٦٤٦ هـ.
- العزّ بن عبد السّلام ت ٦٦٠ هـ.

---

(١) يعني نفسه.

(٢) الذّيل على الرّوضتين ٣٩.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر عن شيوخه وتلاميذه مقدّمة الباعث على إنكار البدع والحوادث ١٥ . ١٦ لمشهور حسن سلمان.

٧ . تلاميذه :

كان لاشتغال أبي شامة المقدسيّ بالتّدريس أثرٌ في كثرة تلاميذه الذين أقبلوا عليه للنّهل من واسع علمه، وصاروا بعده أئمّةً ذاع صيتُهم في الأمصار وأشهرُهم :

- . محيي الدِّين النّووي ت ٦٧٦ هـ.
- . أبو بكر الحريري المزّي ت ٧٢٦ هـ.
- . أيّوب بن نعمة المقدسيّ ت ٧٣٠ هـ.
- . أحمد أبو الهدى ت ٧٢٢ هـ.
- . أبو عبد الله الكفري ت ٧١٩ هـ.
- . أبو العبّاس اللّبّان ت ٧٠٦ هـ.
- . أبو العبّاس الفزاريّ ت ٧٠٥ هـ.
- . برهان الدِّين الإسكندرانيّ ت ٧٠٢ هـ.

٨ . ثناء العلماء عليه :

تبوّأ العلاّمةُ أبو شامة مكانةً رفيعةً عند العلماء، فأثنوا على علمه وديانته، وهذه بعضُ أقوالهم في ذلك :

قال ابنُ كثير : « وبالجملة فلم يكن في وقته مثله في نفسه، وديانته، وعفّته، وأمانته »[١].

وقال الفزاريُّ: « بلغ الشّيخُ أبو شامة درجةَ الاجتهاد »[٢].

وقال الذّهبيُّ: « الإمامُ العلاّمةُ ذو الفنون...الفقيهُ المقرىءُ النّحويُّ »[٣].

وقال ابنُ جماعةٍ: «كان إماماً في علوم القرآن، والحديث، والفقه، والعربيّة، وأيّام النّاس، ومعرفة الرّجال، وغير ذلك »[٤].

وقال السّخاويُّ: «كان عالماً راسخاً في العلم، مُقرئاً محدِّثاً نحوياً، يكتبُ الخطَّ المليحَ المتْقَنَ، مع التّواضع والانطراح، والتّصانيف العدّة »[٥].

---

(١) البداية والنّهاية ١٣/٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تاريخ الإسلام وفيات ٦٦٥ هـ، ص ١٩٥.

(٤) مشيخة ابن جماعة ١/٣٠٠.

(٥) الإعلان بالتّوبيخ ٦٠.

٩ ـ مؤلّفاته :

حظي أبو شامة بكثرة التّآليف مع الجودة والتّحقيق والإتقان، وقد مدحها العلماء، وأشادُوا بقيمتها العمليّة.

قال الذّهبيُّ : « وتصانيفُه كثيرةٌ مفيدةٌ »[١].

وقال ابن كثيرٍ : « هو صاحبُ المصنّفات الكثيرة العديدة المفيدة »[٢].

وقال ابن جماعة ـ بعد أن ذكرَ إمامتَه في فنون عدّة ـ : « وصنّف في جميع ذلك تصانيفَ مفيدةً »[٣].

ومن أشهر[٤] مؤلّفات العلاّمة أبي شامة :

« الرّوضتين في أخبار الدّولتين »، و« الذّيل عليه »، و« إبراز المعاني من حرز الأماني »، و« المرشد الوجيز إلى علومٍ تتعلّق بالكتاب العزيز »، و« البسملة »، و« شرح الحديث المقتفى في مبعث النّبيّ المصطفى ﷺ »، و« السّواك »؛ و« خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل »، وغير ذلك من مؤلّفاته النّافعة المفيدة.

١٠ ـ شعْرُه :

قال الحافظُ كثيرٍ : « وقد كان ينظمُ أشعاراً في أوقاتٍ؛ فمنها ما هو مُستحلى، ومنها ما لا يُستحلى، فالله يغفرُ لنا وله »[٥].

ومن شِعْر أبي شامة قولُه في السّبعة الذين يُظلّهم الله بظلّه :

وقال النّبيُّ المصطفى إنّ سبعةً ... يُظِلُّهمُ الله العظيمُ بظلِّـهِ

محبٌّ عَفيفٌ ناشىءٌ مُتصدِّقٌ ... وباكٍ مُصَلٍّ والإمامُ بعدلِهِ[٦]

ويقول عن العزلة والانفراد :

---

(١) تذكرة الحفّاظ ٤/١٤٦١.

(٢) البداية والنّهاية ١٣/٢٥٠.

(٣) مشيخة ابن جماعة ١/٣٠٠.

(٤) قد ذكر المؤلّفُ في الذّيل على الرّوضتين ٣٩ ـ ٤٠ عدداً كبيراً من أسماء مؤلّفاته.

(٥) البداية والنّهاية ١٣/٢٥٠.

(٦) الذّيل على الرّوضتين ٤٥.

« كان المصنّفُ ـ يعني نفسه ـ عفا الله عنه محبّاً للعزلة والانفراد، غيرَ مؤثرٍ للتّردُّد إلى أبواب أهل الدُّنيا، مُتجنّباً المزاحمةَ على المناصب، لا يُؤثرُ على العافية شيئاً، ومن شِعْرِه :

الثّوبُ واللُّقمةُ والعافيـةْ لقانعٍ مِنْ عيشهِ كافيـةْ

وما يَرِدْ فالنّفسُ ليستْ به وإن تكُنْ بملكهِ راضيـةْ »[1].

وقال الدّمياطيُّ : « أنشدنا أبو محمّدٍ الشّافعيُّ ـ يعني أبا شامة ـ لنفسه في أوّل كتابه الذي صنّفه وهو: جواب المسألة في وجوب البسملة :

ضمّنتُ ذا الجُزْءِ جوابَ المسألَهْ في ذِكْرِ تقريرِ وجُوبِ البسملَهْ

وسُنّةِ الجَهْرِ بها كالحَمْدَلَـهْ وشَرْحِها بعون الله والحَمْدُ لَهْ »[2].

١١ ـ وفاتُه :

اتّفقت مصادرُ ترجمة أبي شامة على أنّ وفاته كانت في التّاسع عشر من شهر رمضان سنة ٦٦٥ هـ. وقبل ذلك ببضعة أشهر وبالضّبط في السّابع من شهر جمادى الآخرة من هذه السّنة جاءه اثنان من الجَبَلِيَّةِ إلى بيته في صورة صاحب فُتيا، فضرباهُ ضرباً مُبَرِّحاً كاد أن يَتلف منه، وراحا ولم يدر بهما أحدٌ، ولا أغاثهُ أحدٌ[3].

وقد ضرب أبو شامة في محنته هذه مثلاً رائعاً في الصّبر على الأذى، ولم يجزع ولا تسخّط، بل احتسب فيما حصل له الأجرَ الجزيل والثّواب العظيم من ربِّ العالمين.

رحم الله أبا شامة، وأجزل له المثوبة على ما ترك من مؤلّفاتٍ نافعةٍ، ما زال النّاسُ ينهلون منها، رغم مرور قرابة ثمانية قرونٍ على وفاته.

---

(١) المصدر نفسه ٤٣.

(٢) معجم الدّمياطي ٢/ل ١٦ أ.

(٣) انظر الذّيل على الرّوضتين ٢٤٠، وتاريخ الإسلام ـ وفيات ٦٦٥هـ، ص ١٩٦.

المبحث الثّاني

نزعته إلى الاجتهاد وذمّه للتّعصّب المذهبي

يعدّ أبو شامة المقدسي من فقهاء الشّافعيّة وقد أدرجه مؤلّفوا طبقاتهم ضمن علمائهم كابن السّبكي[1]، وابن قاضي شهبة[2]، وغيرهما، لكنّه لم يتعصّب لمذهبه بل كان يدعو إلى الاجتهاد والنّظر، والضّرورة إلى ما دلّ عليه الدّليل وإن خالف المذهب، وكان مسلكه الفقهي مسلك أهل الاجتهاد حتّى قال عنه شيخ الشّافعيّة في وقته الإمام الفزاري[3] . وهو من هو في العلم .: « بلغ الشّيخُ أبو شامة درجةَ الاجتهاد »[4]. ولا يستغرب الباحث هذا المسلك الاجتهادي من أبي شامة إذا علم أنّ أبرز شيوخه هو داعية الاجتهاد سلطان العلماء العزّ ابن عبد السّلام.

قال ابن السّبكي: « أخذ عن شيخ الإسلام عزّ الدّين ابن عبد السّلام »[5].

ثمّ إنّ النّاظر في كتب أبي شامة يلاحظ وضوحه في دعوته إلى الاجتهاد ومدحه للمجتهدين، وذمّه للتّقليد والتّعصّب، وهذه بعض دُرره تبين عن هذا الغرض، وترشد إلى نزعة اجتهاديّة واضحة.

١ . ذكر . رحمه الله . أنّ الإمام الشّافعي اجتمعت فيه أدوات الاجتهاد:

« قد كان من مضى من **الأئمّة المجتهدين**، بجَميع علوم **الاجتهاد** قائمين، وبنشرها في الآفاق معتنين، وهم في ذلك متفاضلون؛ فمنهم المحْكِمُ لعلم الكتاب، ومنهم القائمُ بأمر السُّنّة، ومنهم المتبحِّرُ في العربيّة، ومنهم المتقن لجودة استنباط الأحكام، وقلّ من اجتمع فيه

---

(١) طبقات الشّافعيّة الكبرى ١٦٣/٨ لابن السّبكي.

(٢) طبقات الشّافعيّة ١٣٤/٢ لابن قاضي شهبة.

(٣) إبراهيم بن عبد الرّحمن ابن الفركاح الفزاري الدّمشقي المتوفّى عام ٧٢٩هـ، قال ابن حجر في الدّرر الكامنة ٣٦/١: « انتهت إليه رئاسة المذهب ».

(٤) البداية والنّهاية ٢٥٠/١٣.

(٥) طبقات الشّافعيّة الكبرى ١٦٥/٨.

القيامُ بجميع ذلك، فكان مِنْ أجمعهم وأقومهم به إمامُنا أبو عبد الله القُرشيّ المطّلبيّ الشّافعيّ رضي الله عنه، جمع الله تعالى له النَّسب الطّاهر، والعلم الباهر، وكثرة المآثر، وجُلّ المفاخر؛ فكان فيه من المناقب والفضائل، ما فرّقه في كثير من الأئمّة الأفاضل، وشهد له بذلك مِنْ أهل كلّ فنٍّ سادةٌ أماثل »[1].

٢ ـ وأشاد بتبحّره في هذه العلوم: « كان رحمه الله مع ما منحه الله من الطّلاعة والتّبحّر في علوم الاجتهاد قد جُمع فيه فضائلُ شتّى، كجودة الرّمي، والسّخاء الذي أُربى فيه على نُظرائه وزاد »[2].

٣ ـ وبيّن أنّ الأزمنة السّابقة « كانت مملوءةً بالمجتهدين، وكلٌّ صنّف على ما رأى، وتعقّب بعضُهم بعضاً مُستمدِّين من الأصلين الكتاب والسُّنّة، وترجيح الرّاجح من أقوال السّلف المختلفة. ولم يزل الأمرُ على ما وصفتُ إلى أن استقرّت المذاهبُ المدوّنةُ، ثمّ اشتهرتْ المذاهبُ الأربعةُ وهُجر غيرُها، فقصُرت هممُ أتباعهم إلاّ قليلاً منهم، فقلّدوا ولم ينظروا فيما نظر فيه المتقدِّمون مِنَ الاستنباط مِنَ الأصلين الكتاب والسُّنّة، بل صارتْ أقوالُ أئمّتهم بمنزلة الأصلين، فأخذوها مُسَلَّمَةً مفروغاً منها، ففرّعوا عليها، واستنبطوا منها، ولم يبق لهم نظرٌ إلاّ فيها، وأعرضوا عن علوم الأصلين، فعُدم المجتهدون، وغلب المقلِّدون، حتّى صاروا ممّن يَروم رتبةَ الاجتهاد يعجبون، وله يزدرون، وكثُر التّعصّبُ للمذاهِب، وقَلّتْ النَّصَفَةُ وبانتْ المثالِب، ودبّتْ بينهم العقارِب، فجرى مِنْ بعضهم في بعض العجائبُ والغرائِب، وآل بهم التّعصّبُ إلى أن صار أحدُهم إذا أُورد عليه شيءٌ من الكتاب والسُّنّة الثّابتة على خلاف مذهبه يجتهد في دَفْعِه بكلّ سبيل من التّأويل البعيد نصرةً لقوله، وإعراضاً عمّا يجب عليه الأخذُ به، ولو كان ذلك وصل إلى إمامه الذي يُقَلِّدُه هذا المتعصّبُ لقابله ذلك الإمامُ بالتّعظيم والتّبجيل، ولصار إليه إن لم يُعارضه دليلٌ.

ثمّ تفاقم الأمرُ حتّى صار كثيرٌ منهم لا يرون الاشتغالَ بعلوم القرآن والحديث، ويعيبون مَنْ يعتني بهما، ويرون أنّ ما هم عليه هو الذي ينبغي المواظبةُ عليه، وتقدمتُه بين يديه، من الاحتجاج للمذاهب بالآراء، وكثرة الجدال والمراء، فينقضي منهم المجلسُ بعد المجلس لا يُسمع

(١) خطبة الكتاب المؤمّل ٧٨.

(٢) نفسه ٨٧.

فيه آيةٌ تُتلى، ولا حديثٌ يُروى، وإن اتّفق ذِكْرُ شيءٍ من ذلك لم يكن في المجلس مَنْ يَعْرِفُ صحيحَه من سقيمِه، ولا إيرادَه على وجهه ولا فيهم معناه. وغرضُ كلٍّ منهم قمعُ خصمهم وإبطالُ حكمه، وعُدم منهم الإنصاف في مسائل الخلاف، ولا سيما لما وُقِفَتْ عليهم الأوقاف. ثمّ نبغ قومٌ آخرون صارت عقيدتُهم في الاشتغال بمسائل المذهب كعقيدة أولئك في الاشتغال بعلوم الأصلين، يرون أنّ أولى منه الاقتصارُ على نكتٍ خلافيّةٍ وضعُوها، وأشكالٍ منطقيّةٍ ألّفُوها.

بالمنطق اشتغلُوا فقلتُ لجَمْعِهِمْ إنّ البلاءَ مُوَكَّلٌ بالمنطقِ

فأعرضوا عن تلك المحاسن، وسمّوْا المشتغلين بعلم المذهب كوادن، وذلك من وساوس الشّيطان، وعلامات الخذلان؛ فنعوذ بالله من هذا البلاء، وسوء القضاء، ومن تضييع الزّمان في الجدال والمراء، ونسألُه الثّبات على التّمسّك بالآثار، والاعتماد على صحيح الأخبار، ويُلحقنا بالسّادة الأخيار، ويُباعدنا من هؤلاء الجهّال الأغبياء الأشرار»[1].

المبحث الثّالث

لمحة عن كتابه: خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل.

أوّلاً : عنوان الكتاب

إنّ عنوان هذا النصّ التّراثيّ الذي بين أيدينا اليوم هو: " خطبةُ الكتاب المؤمَّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل "، ويدلّ عليه أمور ثلاثة :

الأوّل : أنّه العنوان المثبت في طرّة النّسخة الأولى ففيها: " خطبةُ الكتاب المؤمَّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل تأليف الشّيخ الإمام العالم البارع الحافظ العلاّمة مفتي الفرق شهاب الدّين أبي محمّد عبد الرّحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشّافعيّ المقدسيّ... ".

(١) خطبة الكتاب المؤمّل ١١٠ - ١١٢.

وكذا جاء العنوان نفسُه في الورقة الأولى من نسخة الجزائر حين ذُكرت عناوين الكتب المندرجة تحت " الكتاب المرقوم في جملة من العلوم "، وأوّل ذلك: " خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل، وهي مقدّمة نافعة بين يدي كتاب العلم الجامع بين الفقه والأثر ".

الثّاني : أنّه العنوان الذي ذكره المؤلّف في ترجمته لنفسه في كتابه " الذّيل على الرّوضتين " فقال . وهو يسرد أسماءَ مؤلّفاته . :

« ومنها الكتاب المرقوم في جملةٍ من العلوم؛ يجمع عدّةَ مصنّفاتٍ في مجلّدين الأوّل فيه: خطبةُ العلم الكبرى التي سمّاها: خطبةُ الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل... »[1].

الثّالث : أنّه العنوان المذكور عند العلائيّ في ثبته المسمّى " إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة " حيث قال . وهو يسرد مؤلّفات أبي شامة . : « وكتاب خطبة الكتاب المؤمّل في الرّدّ إلى الأمر الأوّل »[2].

أمّا ما جاء عند ابن كثير[3] من تسميته: " الرّدّ إلى الأمر الأوّل "، وابن الجزريّ[4]: " كتاب المؤمّل " فذاك اختصار في التّسمية لم يُراعَ فيه العنوان الدّقيق الذي اختاره المصنّفُ لكتابه.

وأمّا العنوان المثبت في نشرة صبري الكرديّ و صلاح الدّين مقبول : " مختصر الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل "[5] فخطأٌ من وجهين :

الأوّل : أنّ الاعتماد في تلك النّشرة كان على نسخة مختصرةٍ لا تمثّل حقيقةً النّصّ الكامل للكتاب الذي وفّرته لنا نسخةُ شستربتي والجزائر، فلو قيل: " مختصر خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل " لكان أقرب لواقع تلك النّشرة.

الثّاني : أنّ الكتاب المؤمّل الذي أمّله أبو شامة هو: " العلم الجامع بين الفقه والأثر " وهو موسوعة ضخمة لم يُقدّر لها الظّهورُ، وموضوعُها مسائل الفقه بأقوالها وأدلّتها، ولم يُعرف

---

(١) الذّيل على الرّوضتين ٣٩.

(٢) إثارة الفوائد المجموعة ١/٤٢٩.

(٣) البداية والنّهاية ١٧/٤٧٣.

(٤) غاية النّهاية ١/٣٦٥.

(٥) وتبعهما على ذلك مشهور حسن سلمان في مقدّمة تحقيقه لكتاب أبي شامة المقدسي: " الباعث على إنكار البدع والحوادث " ٢٢ .

لهذا الكتاب مختصرٌ، وما في نشرة الكردي ومقبول هو مختصر لخطبته الحافلة التي كتبها مقدّمةً بين يدي ذاك الكتاب.

ثانياً : توثيق نسبة الكتاب لأبي شامة

لا مجال للشّكّ إطلاقاً في أنّ هذا الكتاب « خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل » هو من تأليف العلاّمة أبي شامة المقدسيّ، فقد جاء منسوباً إليه في طرّة النّسختين، ولم نجد هذا الكتابَ معزوّاً لغيره.

ويؤكّدُ صحّةَ هذه النّسبة ثلاثةُ أمورٍ :

الأوّل : الأسلوبُ واضحٌ أنّه من نسج أبي شامة لمن قارن بين كتابه هذا وسائر مؤلّفاته الأخرى.

الثّاني : أحال في هذا الكتاب على تصنيفين معروفين أنّهما من تأليفه هما كتاب " البسملة "، و " مختصر تاريخ دمشق ".

الثّالث : أنّ مترجميه كالعلائيّ وابن كثير وابن الجزري[1] رحمهم الله عزوا إليه هذا الكتاب.

ثالثاً : تاريخُ تأليف الكتاب

ليس ثمّة تاريخ دقيق يحدّد لنا زمن تأليف أبي شامة، لهذا الكتاب لكنّنا نعلم أنّ نسخة الجزائر ـ التي عليها خطُّ المؤلّف في مواطن ـ كان الفراغُ من نسخها سنة ٦٥٥ هـ، وذلك يشير بوضوح إلى أنّ تأليف الكتاب كان قبل هذا التّاريخ أو فيه على أبعد تقدير، والمصنّفُ في هذا التّاريخ كان بلغ من العمر ستّاً وخمسين عاماً، ولم يبق على وفاته إلاّ عشرُ سنواتٍ رحمة الله عليه.

رابعاً : مصادرُ المؤلّف في الكتاب

اعتمد العلاّمة أبو شامة في كتابه « خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل » على آيات قرآنية وأحاديث نبويّة وآثار عن أصحاب رسول الله ﷺ وأقوال لأئمّة التّابعين ومن بعدهم من أعلام، وأعمل فيها نظره بالاستنباط والاستشهاد واستخلاص الدّلالات في

(١) إثارة الفوائد المجموعة ١/٤٢٩، والبداية والنّهاية ١٧/٤٧٣، وغاية النّهاية ١/٣٦٥.

المواضيع التي تطرّق لها، كما أفاد من مصادر كثيرة . سوى الصحيحين والسنن صرّح بالنّقل عنها كالرّسالة للشّافعيّ ومختصر المزنيّ والتّلخيص لابن سريج وشرحه لأبي عليّ السّنجيّ وتهذيب البغويّ ورسالة البيهقيّ إلى أبي محمّد الجوينيّ وغيرها.

خامساً : موضوع الكتاب وقيمته العلميّة

يكتسي الكتابُ قيمةً علميّةً من قيمة مؤلّفه ومكانته في العلم وقيمة الموضوع الذي عالجه الكتابُ، ولا شكّ أنّ أبا شامة المقدسيّ عالمٌ فذٌ، ومحقّقٌ بارعٌ، يميل مع الدّليل حيث كان، وينبذ التّقليد، ومؤلّفاتُه خيرُ شاهدٍ على مسلكه الاجتهادي حتّى قال الشّيخُ تاجُ الدّين الفزاريُّ: « بلغ الشّيخُ شهابُ الدّين أبو شامة رتبةَ الاجتهاد »[1]، وهذا الكتاب دعوةٌ من مؤلّفه لإحياء الاجتهاد الذي كان عليه أئمّةُ الفقه، ونبذٍ للتّقليد والتّعصّب اللّذين ابتليت بهما الأمّةُ، كتبه مؤلّفُه مقدّمةً بين يدي مشروع كبير فكّر فيه طويلاً، وأمّل صادقاً أن يرى النّور قبل أن تخترمه المنيّة، وذلك واضح جليّ من إشارات عدّة في ثنايا هذه الخطبة التي وضع فيها أبو شامة خطوطاً عريضةً لمشروعه النّادر الذي سمّاه : " العلم الجامع بين الفقه والأثر "[2]، وهو موسوعة فقهيّة تهدف إلى دراسة مسائل الفقه دراسة مقارنة مع ترجيح القول الذي تعضده الأدلّة، دون التّعصّب لما استقرّ عليه مذهبٌ من المذاهب الفقهيّة، وهو اتّجاه انتقده المؤلّفُ بشدّة على الفقهاء عامّة والشّافعيّة على وجه الخصوص، كما انتقد مسالك الفقهاء المحقّقين الذين درسوا مسائل الفقه دراسة مقارنة مع الأدلّة والمناقشات والتّرجيح لكنّه ترجيح . في نظر أبي شامة . لا يخرج عن نطاق ما استقرّ عليه المذهب، والواجبُ في نظره الارتقاء عن هذه الدّرجة إلى أخرى يسعى الفقيهُ من خلالها للوصول إلى الرّاجح الذي دلّت عليه الأدلّةُ، بغضّ النّظر عن كونه الأمر الذي استقرّ عليه مذهبُ إمامه أو غيره، ولنستمع إلى المؤلّف حيث يقول :

« لم أزل منذ فتح الله عليّ الاشتغالَ بعلم الشّريعة، وفَهْمِ ما ذَكَرَتْ من الاتّفاق والاختلاف ودلالات الكتاب والسُّنّة، مهتمّاً بجمع كتابٍ يجمعُ ذلك أو يقاربُه، توفيقاً من الله تعالى لمعاودة الأمر الأوّل، وهو ما كان عليه الأئمّةُ المتقدّمون من استنباط الأحكام

---

(١) البداية والنّهاية ١٣/٢٥٠.

(٢) وسمّاه المؤلّف في كرّاسة جامعة لمسائل نافعة ق ١ أ . ب: " الجمع بين الفقه والأثر وردّ ما اختلف فيه إلى القرآن والخبر بصحيح النّظر ".

من الأصلين مستظهرين بأقوال السّلف فيها طلباً لفهم معانيها، ثمّ يُصار إلى الرّاجح منها بطريقةٍ وددتُّ لو كان كفاني ذلك غيري ممّن هو في زمني، أو وجدتُّ أحداً من أصحابنا فعله قبلي، بل دأبُ كلّ مصنِّفٍ من أصحابنا ومن غيرهم التّعصّبُ لمذهبه وترجيحُ قول إمامه في كلّ ما أتى به، وكان الواجبُ على الجميع نظرُهم بعين الإنصاف، في كلّ ما وقع فيه الاختلاف، والصّيرورةُ إلى القول الرّاجح وهو الأقربُ إلى ما دلّ عليه الأصلان الكتابُ والسُّنّة، فيزول الخلافُ في كثير من المسائل، ولا يبقى منها إلاّ القليلُ على ما ستراه من السّبيل إن شاء الله تعالى. وهذا الكتابُ المشارُ إليه أرجو أن أكونَ ألممتُ فيه بامتثال أمر الله عزّ وجلّ في قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[1] »[2].

المبحث الرّابع

ملامح عن مشروعه الكبير : " العلم الجامع بين الفقه والأثر "

يظهر من إشارات للمؤلّف أنّ ضخامة الكتاب وشعور مصنّفه بإمكان اختزام المنيّة له قبل إنجاز العمل جعله يُدرج هذه الخطبة - التي هي بمثابة كتاب مستقلّ - ضمن عمل آخر التفت إليه و سمّاه : " الكتاب المرقوم في جملة من العلوم "، وتتلخّص فكرتُه في لمّ شمل مصنّفاتٍ عديدةٍ كان أفردها أبو شامة لمسائل متنوعّة، وكلُّ مصنَّفٍ منها له اسمٌ خاصّ ومقدّمة، وابتدأ هذا العمل الموسوعيّ بخطبتنا هذه التي كتبها قديماً بين يدي مشروعه الطّموح: " العلم الجامع بين الفقه والأثر "، وعليه يمكن القولُ أنّ هذه الخطبة تجاذبتها موسوعتان نادرتان :

الأولى : تمّ لأبي شامة إنجازُها وسمّاها: " الكتاب المرقوم في جملة من العلوم "، وجعل خطبتنا هذه أوّلها.

---

(١) النّساء : الآية ٥٩.

(٢) خطبة الكتاب المؤمّل ١٠٧.

الثّانية : كان أملُه كبيراً في إنجازها وسمّاها قبل ظهورها: " العلم الجامع بين الفقه والأثر "، لكن ما تمّ له رحمه الله ذلك إذ مات قبل أن يتحقّق أملُه الكبير، وتمّ له منه مقدّمتُه الحافلة هذه، فهي إذاً: " خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل "، والكتاب المؤمّل هو: " العلم الجامع بين الفقه والأثر "، ومن هنا يظهر خطأٌ من نشر المقدّمة وسمّاها اعتماداً على نسخة مختصرة: " مختصر الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل "، فليست الخطبةُ مختصراً للموسوعة المذكورة لكنّها مقدّمة حافلة بين يديه.

إنّ كتابَ " العلم الجامع بين الفقه والأثر " وخطبته الكبرى دعوةٌ صادقةٌ من إمام عالم للرّجوع إلى الأمر الأوّل وهو ما كان عليه أئمّةُ الأمصار وفقهاؤه الكبار من اعتماد الأدلّة الشّرعيّة في معرفة مسائل الفقه دون التّعصّب للآراء، بل ديدنُهم الوصول إلى الحقّ بدليله، وقد غاص أبو شامة . والحقّ يقال . في هذا الموضوع بشجاعة نادرة وكفاءة علميّة واضحة، انتقد من خلالها واقعا مرّا عاشه الفقهاءُ في فترات من تاريخنا الإسلاميّ، بل عالج أشياء أدركها في زمانه ولاحظها في أقرانه الفقهاء خاصّة أصحابه الشّافعيّة، وأبرز بشكل خاصّ منهج الإمام الشّافعيّ في دراسة الفقه الإسلاميّ دراسةً تعتمد على الأدلّة الشّرعيّة وفي مقدّمتها الكتاب الكريم والسّنّة النّبويّة الصّحيحة. ولا يمكن القارىء الكريم أن يتصوّر أهداف مؤلّفنا الكبير أبي شامة المقدسيّ من هذا الكتاب إلاّ بقراءة مقدّمته قراءة كاملة يتفحّص من خلالها تلك المقاصد النّبيلة في إصلاح واقع الفقه، وهو بعمله هذا يدعو دعوةً صادقةً للتّحاكم إلى الكتاب والسّنّة في كلّ أمر وقع فيه التّنازع والاختلاف، وقد صرّح هو بذلك في هذا النّصّ من خطبته هذه حيث قال رحمه الله تعالى:

« لم أزل منذ فتح الله عليّ الاشتغالَ بعلم الشّريعة، وفَهْمِ ما ذَكَرَتْ من الاتّفاق والاختلاف ودلالات الكتاب والسُّنّة، مهتمّاً بجمع كتابٍ يجمعُ ذلك أو يقاربُه، توفيقاً من الله تعالى لمعاودة الأمر الأوّل، وهو ما كان عليه الأئمّةُ المتقدّمون من استنباط الأحكام من الأصلين مستظهرين بأقوال السّلف فيها طلباً لفهم معانيها، ثمّ يُصار إلى الرّاجح منها بطريقةٍ وددتُّ لو كان كفاني ذلك غيري ممّن هو في زمني، أو وجدتُّ أحداً من أصحابنا فعله قبلي، بل دأبُ كلّ مصنّفٍ من أصحابنا ومن غيرهم التّعصّبُ لمذهبه وترجيحُ قول إمامه في كلّ ما أتى به، وكان الواجبُ على الجميع نظرُهم بعين الإنصاف، في كلّ ما وقع فيه الاختلاف،

والصّيرورةُ إلى القول الرّاجح وهو الأقربُ إلى ما دلّ عليه الأصلان الكتابُ والسُّنّة، فيزول الخلافُ في كثير من المسائل، ولا يبقى منها إلاّ القليلُ على ما ستراه من السّبيل إن شاء الله تعالى. وهذا الكتابُ المشارُ إليه أرجو أن أكونَ ألمستُ فيه بامتثال أمر الله عزّ وجلّ في قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[1]».

وبالتّأمّل في نصوص هذه الخطبة يرى الباحثُ أنّ أبا شامة المقدسيّ أشار إلى أمور كان ينوي سلوكها في تأليف كتابه الكبير " العلم الجامع بين الفقه والأثَر " نبرزها في الملامح الآتية:

١ . كتابة مقدّمة أصوليّة قبل الخوض في مسائل الفقه :

وإليك بعض النّصوص الدّالّة على ذلك :

قال أبو شامة رحمه الله تعالى: « ثمّ إنّ مِنْ مذهبه . يعني الشّافعيّ . رحمه الله تركُ الاحتجاج بالمراسيل إلاّ بشروطٍ سنذكرُها في **مقدّمة الأصول** إن شاء الله تعالى »[2]

وقال: « قال الرّبيع: قال الشّافعيّ: قد أعطيتُك جملةً تُغنيكَ إن شاء الله: لا تَدَعْ لرسول الله ﷺ حديثاً أبداً إلاّ أن يأتي عن رسول الله ﷺ خلافُه، فتعمل بما قلتُ لك في الأحاديث إذا اختلفت. وسيأتي ذلك في **مقدّمة الأصول** إن شاء الله تعالى »[3].

وقال أيضاً: « وأمّا الذين يُظهرون التّعصّبَ لأقوال الشّافعيّ كيفما كانت وإن جاءتْ سُنّةٌ بخلافها فليسوا مُتعصّبين في الحقيقة؛ لأنّهم لم يمتثلوا ما أمر به إمامُهم، بل دأبُهم ودَيْدَنُهم إذا أُورد عليهم حديثٌ صحيحٌ . هو مذهبُ إمامهم لو وقف عليه لقال به . أن يحتالوا في دَفْعِه بما لا ينفعُهم، لِمَا نُقل عن إمامهم مِنْ قَوْلٍ قد أَمَرَ بتركه عند وجدان ما يخالفُه من السُّنّة، هذا مع كونهم عاصين بذلك لمخالفتهم ظاهرَ كتاب الله وسنّة رسوله على ما سنبيّنُه إن شاء الله تعالى في فصل كيفيّة اتّباع الكتاب والسُّنّة من كلام الشّافعيّ رحمه الله وغيره في **مقدّمة الأصول** السّابق ذِكْرُها »[4].

---

(١) النّساء : الآية ٥٩.

(٢) خطبة الكتاب المؤمّل ١٢١.

(٣) خطبة الكتاب المؤمّل ١٢٧ . ١٢٨.

(٤) نفسه ١٣٠ . ١٣١.

٢ . توثيق أقوال أئمّة المذاهب من كتبهم الخاصّة أو كتب تلاميذهم فمن بعدهم، توخّياً للأمانة العلميّة :

وفي هذا يقول : « وإذا كان هذا الخَلَلُ قد وقع منهم في نقل نصوص إمامهم فما الظّنُّ بما ينقلونه من نصوص باقي المذاهب؟ فترى في كتبهم من ذلك أشياءَ ينكرُها أصحابُ تلك المذاهب، وكأنّ الخَلَلَ إنّما جاءهم من تقليد بعضهم بعضاً فيما ينقله من مذهب غيره أو من نصّ إمامه، ويكون الأوّلُ قد غَلِطَ فيتبعه مَنْ بعده، والغلطُ جائزٌ على كلّ أحدٍ إلاّ مَنْ عصمه الله تعالى، ولكن لو أنّ كلّ مَنْ ينقلُ عن أحدٍ مذهباً أو قولاً راجع في ذلك كتابَه إن كان له مصنَّفٌ أو كُتُبَ أهل مذهبه **كما نفعله نحن إن شاء الله في هذا الكتاب**، لقلّ ذلك الخَلَل، وزال أكثرُ الوهم وبَطَل، والله الموفّق »[1].

٣ . ردّ مسائل الخلاف التي وقع فيها التّنازع إلى الكتاب والسّنّة :

قال رحمه الله: « وقد بحثتُ . والحمدُ لله . عن معرفة أحكام الله تعالى وما خاطبنا به في كتابه العزيز وعلى لسان نبيّه محمّد ﷺ، واستخرجتُ ذلك من معادنه وهي كتبُ الحديثِ المعتمدُ عليها عند أربابها، ورددتُ ما اختلف فيه العلماءُ إلى ذلك بمبلغ جهدي وطاقتي عملاً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ﴾[2]، **فظهر لي ما ستراه في هذا الكتاب مختاراً**، وجميعُ ذلك إن شاء الله تعالى هو مذهبُ الشّافعيّ »[3].

٤ . مراعاة جناب الصّحابة في صياغة الأقوال في المسائل الفقهيّة وعدم تأخير أقوالهم عن أقوال الفقهاء.

قال رحمه الله : « وممّا لا يُعجبني من تصرّفات كثيرٍ من المصنّفين أنّهم يذكرون مذهبَهم في مسألةٍ ثمّ يقولون: " وقال فلانٌ كذا " أي بخلاف ذلك، ويذكرون واحداً من أكابر الصّحابة كما في " الوسيط " من ذِكْر عمر رضي الله عنه في مسألة نقض القضاء في امرأة المفقود، ومن ذِكْر عليٍّ رضي الله عنه في منع قتل الذّكر بالأنثى، وفي فصل ما يحصل به العتقُ في باب الكتابة، ومن ذِكْر ابن مسعودٍ رضي الله عنه في باب القدرة في صلاة الجماعة،

---

(١) نفسه ١١٩.

(٢) النّساء : الآية ٥٩.

(٣) خطبة الكتاب المؤمّل ١٤٧.

وإنّما الواجبُ أن تُقابَلَ المذاهبُ بعضُها ببعض وأقوالُ الصّحابة بعضُها ببعضٍ، من غير إزراءٍ بشيءٍ منها، ويُرَجَّحَ الرّاجحُ منها بطريقةٍ فيقال: مذهبُ أبي بكر كذا، ومذهبُ ابن مسعودٍ كذا، أو يقال: مذهب الشّافعيّ كذا وهو قول زيد بن ثابت، وقال ابن مسعودٍ كذا، فمثلُ تلك العبارات وما شاكلها نرجو من الله أن نتجنّبها في هذا الكتاب، ونسألُه سبحانه أن يوفّقَنا للصّواب »[1].

٥ . مقدّمةُ الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلوم :

علمنا ممّا سبقَ أنّ أبا شامة جمع في « الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم » عدّةَ مصنّفاتٍ، وقدّم لهذا الكتاب بمقدّمةٍ قيّمةٍ، وتعتبرُ هذه المقدّمةُ تمهيداً لكلّ المصنّفات التي جمعها في هذا الكتاب، مع ملاحظة أنّه أفرد لكلّ مصنّفٍ مقدّمةً خاصّةً به، وهذه المقدّمة تعدّ خطبةً صغرى تلتها مباشرةً في التّرتيب خطبتُنا الكبرى: " خطبة الكتاب المؤمَّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل "، وأحسب أنّ هذا هو السّبب الذي حمل أبا شامة على تسميتها بـ : " الخطبة الكبرى "[2] يعني مقابلة مع الخطبة الصّغرى التي كتبها مقدّمةً لـ: " الكتاب المرقوم "، ولنفاسة هذه المقدّمة رأيتُ من المناسب أن تُذكرَ هنا حتّى يتّضح لنا من جهةٍ منهجُ أبي شامة رحمه الله في تأليف هذه الموسوعة العلميّة النّادرة التي سمّاها « الكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم »، ويتّضح من جهة أخرى مدى ارتباط هذه الخطبة الصّغرى بأختها الكبرى المسمّاة: « خطبة الكتاب المؤمَّل الرّدّ إلى الأمر الأوّل ».

قال أبو شامة رحمه الله تعالى :

« الحمدُ لله، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى :

أمّا بعدُ :

فأفضلُ ما شغل به المكلَّفُ عُمُرَهُ بعد معرفةِ الله تعالى والعملِ بطاعتِه وتعلُّم ما يلزمُه علمُه، إتقانُ العلوم الشّرعيّة، وحفظُها على الأمّة خوفاً من إضاعتها، وتعطُّل معرفتها، ومبادرةً لما يُتوقَّعُ من انتزاعها منهم بسبب قبض العُلماء، وتقدُّم الجُهلاء، على ما صحَّ في الخبر عن خاتَم الأنبياء ﷺ؛ فالاشتغالُ بالعلوم الشّرعيّة وإتقانُها موصِلٌ إلى الوقوف على

---

(١) خطبة الكتاب المؤمَّل ١٤٦.

(٢) كما جاء ذلك في آخر : " خطبة الكتاب المؤمَّل ".

أحكام الله تعالى، وفهم ما بُعث به نبيُّه المُرْسَل، وما اقتضاهُ كتابُه المُنْزَل، وما كان عليه الصّدرُ الأوّلُ، لتُسلكَ تلك الطّرائق، ويُتّصفَ بتلك الحقائق.

صحّ عن النّبيّ ﷺ أنّه قال: « خيرُكم من تعلّم القرآنَ وعلّمه »[1].

وقال : « نضّر الله امرءاً سمع منّا شيئاً فبلّغهُ كما سمعهُ، فربَّ مُبَلَّغٍ أوعى مِن سامعٍ »[2].

وقال : « مَن يُرد الله به خيراً يُفَقِّهْهُ في الدِّين »[3].

وقال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾[4].

وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[5].

وقال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾[6].

ومعلومٌ أنّه لا يحصلُ التّدبّرُ والتّفكُّرُ إلاّ بعد معرفة اللّسان الذي به نزل القرآنُ، ولا يَفْهَمُ معاني كلامِ الرّسول ﷺ وألفاظِ أصحابه رضي الله عنهم مَنْ لا يَعْلَمُ مجاري كلام العرب.

والتّفقُّهُ في الدِّين هو استنباطُ المعاني الصّحيحة من الكتاب والسُّنّة على ما يقتضيه علمُ العربيّة، وما تَشهدُ له قواعدُ الدِّينِ المعلُومةُ والمظنُونةُ، وآثارُ الصّحابة والتّابعين، ومذاهبُ أئمّةِ المسلمين الذين اختلافُهم رحمةٌ لهذه الأمّة.

فحصل من هذا أنّ العلوم الشّرعيّة هي العلومُ النّافعةُ في الدّنيا والآخرة لمن قوي إيمانُه، وصحّت عقيدتُه، وهي :

علمُ الكتاب والسُّنّة، وما استُخرج منهما أصولاً وفروعاً، وعلمُ طريق الاستنباط منهما وهو علمُ العربيّة. ثمّ يتّصلُ بكلّ علمٍ من هذه العلُوم أمورٌ بعضُها أهمُّ وأمسُّ بها من بعضٍ.

فالأهمُّ من علم الكتاب العزيز الوقوفُ على إعجازه وتفسيره، وفهمِ ما أُريد منه، وذلك يحصلُ لمن نوّر الله قلبَه بعد حفظِهِ والتّبحُّرِ في علم العربيّة والبيان، ومعرفةِ النّاسخ

---

(١) أخرجه البخاري ٩/٧٤، رقم: ٥٠٢٧، من حديث عثمان بن عفّان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه التّرمذيّ ٥/٣٣، رقم: ٢٦٥٧، وابن ماجه ١/٨٥، رقم: ٢٣٢، من حديث عبد الله بن مسعود. قال التّرمذيّ: " هذا حديث حسن صحيح ".

(٣) أخرجه البخاري ١/١٦٤، رقم: ٧١، ومسلم ٢/٧١٩، رقم: ١٠٠، من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٤) الدّخان : الآية ٥٨.

(٥) يوسف : الآية ٢.

(٦) ص : الآية ٢٩.

والمنسوخ، والآثارِ المرويّةِ في التّأويل، وما أُجمع عليه وما اختُلف فيه من الأحكام. ويتّصلُ بذلك علمُ الحروفِ المختلفِ فيها بين القُرّاء، مع باقي علم القراءات من التّجويد ومخارج الحروف، والوقف والابتداء، وخطِّ المصحف والعَدَدِ، وغير ذلك.

والأهمُّ من علم السُّنّةِ فهمُ متون الأحاديث النّبويّة بعد حفظها، وذلك متوقّفٌ أيضاً على مثل ما توقّف عليه علمُ تفسير القرآن. ويتّصلُ بذلك اختلافُ الرّوايات في ألفاظه، ومعرفةُ الأسانيد، والخِبْرَةُ بالرُّواة تعديلاً وتجريحاً، واتّصالاً وانقطاعاً، ورفعاً ووقفاً، وتعليلاً وتصحيحاً وتضعيفاً، والبحث عن أخبار الرُّواة وأحوالهم وتواريخهم، وكذا في آثار الصّحابة والتّابعين رضي الله عنهم أجمعين.

وعلمُ العربيّة منقسمٌ إلى نحوٍ ولغةٍ وبيانٍ، وهو علمُ الفصاحة في النّظم والنّثر، ويتّصلُ بذلك معرفةُ الأوزان والأشعار، والخُطَب والرّسائل، وغير ذلك.

والمستنبَطُ من الكتاب والسُّنّة بطريق علم العربيّة هو علمُ ما يتعلّقُ بعقائد المكلّفين وأفعالهم ظاهراً وباطناً من علوم الأصول والفروع.

وعلمُ الأصول منقسمٌ إلى ما يُسَمَّى أصولَ الدِّين وإلى ما يُسَمَّى أصولَ الفقه، وقد أُلحق بكلٍّ واحدٍ من العِلْمَيْنِ أشياءُ كثيرة، وأبحاثٌ عسيرة، من علم الكلام، وشُبَهِ أهل الجدالِ والخِصَام. والأَوْلى بمن صحَّ إيمانُه، ووضح برهانُه، أن لا يضيع فيها زمانَه، وقد دسّ فيهما بعضُ من انتهَض، أو كان في قلبِه مرَض، مِن علُوم الأوائل المنكرَة، أموراً ضارّةً مستنكرَة، حتّى صار المشتغلُ بتلك العلُوم، يتستّرُ باسم الأصُول وهو ملُوم.

وعلمُ الفرُوع منقسمٌ إلى ما يُسمَّى علم المذهب وهو: البحثُ عن أحكام الله تعالى فيما يتعلّقُ بأفعال المكلّفين ظاهراً، من العبادات والمعاملات والمحاكمات ونحو ذلك. وينبغي لمن اشتغل به أن لا يقتصر على مذهب إمامٍ مُعيَّنٍ بل يرفعُ نفسَهُ عن هذا المقَام، وينظرُ في مذهب كلّ إمَام، ويعتقدُ في كلّ مسألةٍ صحّةَ ما كان أقربَ إلى دلالة الكتاب والسُّنّة المحْكَمَة، وذلك سهلٌ عليه إذا كان قد أتقنَ معظمَ العلُوم المتقدِّمَة. وليجتنب التّعصُّبَ والنّظرَ في طرائق الخلاف المتأخّرَة، فإنّها مَضيعةٌ للزّمان ولصَفْوِهِ مُكَدِّرَة.

القسمُ الثّاني من علم الفروع :

ما يتعلّقُ بأفعال المكلّفين باطناً وهو ما يُسمّى علم المعاملة والحقيقة، وآداب أهل الطّريقة، ويتّصلُ بذلك البحثُ عن أخبار القوم وأحوالهم: نسائهم ورجالهم، وذلك من أعلى ما ينتفعُ به السّالِك، وأقلُّ ما فيه أن يعلمَ كيفيّةَ خدمة المملوك للمالِك.

فهذه هي العلومُ الشّرعيّةُ المعتبرةُ، وكلُّها . ولله الحمدُ . مُتيَسِّرةٌ. فمن وفّقه الله تعالى اشتغل بها أو بشيءٍ منها، ولم يحملهُ شياطينُ الجنّ والإنس على الرّغبة عنها.

وعليك يا أخي بالأهمِّ منها :

فالأهمُّ وهو حفظُ القرآن وشيءٍ من السُّنّة الصّحيحة، والتّفقّهُ فيهما، والعملُ بما تتعلّمُه منهما من علمي الظّاهر والباطن، ومهما زدتَ على ذلك زادَ فضلُك، وعلا محلُّك.

فوفّق الله مَن شغلَ نفسَهُ بالعلم النّافع فلم يُرَ إلاّ عاملاً به، أو مُفكِّراً فيه، أو دَارِسَه، وسدّدَ مَن أعانَ على إحيائه فإنّ معالمه دارسَة.

وبعون الله تعالى وتوفيقه قد سبق منّي عدّةُ مصنّفاتٍ صغارٍ مفرّقةٍ في عدّةٍ من هذه العلُوم، مختصّةٍ ببعض الأبواب منها وغير مُختصّة، كلُّ مصنَّفٍ منها مُتْقِنٌ لذلك الباب إن شاء الله عزّ وجلّ، جامعٌ أشْتاتَه، مستوعبٌ مسائلَه، ضامٌّ أطرافَه، استدلالاً واعتراضاً، جمعاً وبياناً، ضبطاً وتقريراً، شرحاً وتفسيراً.

وأردتُ أن أجمعَ تلك المصنَّفات، أو مُعظمَها في مجلّداتٍ، كلُّ مجلَّدةٍ مشتملةٌ على عدّة مصنّفاتٍ، كلُّ مُصنَّفٍ منها في فنٍّ من هذه الفُنون، يعرفُ به طالبُ ذلك الفنّ كيف ينبغي أن تكون معرفتُه له، وأنّه إن لم يعرفهُ أو إن لم يعرف أكثرَه على ذلك الوجه فليعلم أنّه ناقِصُ الحظِّ منه، وأنّه قد فاتهُ علمٌ كثيرٌ، وإن كان يظنُّ أنّه مستغنٍ عنه. وبعضُ هذه المصنَّفات يستمدُّ من باقي الفنون المذكُورة أو بعضها لارتباط بعضها ببعضٍ؛ لأنّ كلَّ ذلك مُستنبَطٌ من الأصلين الكتاب والسُّنّة، وفهمُ العربيّة هو المعينُ على ذلك؛ فلا بُدَّ لكلِّ مُصنِّفٍ مُحقِّقٍ في علمٍ من العُلوم الشّرعيّة من هذه الأصول الثّلاثة، ومهما قصّرَ في واحدٍ منها اختلَّ كلامُه، وضَعُفَ إحكامُه، **وسمّيتُ ما يجمعُ تلك المصنّفات بالكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم**، وكلُّ مُصنَّفٍ منها منفردٌ باسمٍ دالٍّ على ما يتضمّنُه ذلك التّصنيف، **وابتدأتُ بالخُطبة الكبرى التي جعلتُها مقدّمةَ كتابٍ لو تهيّأ لم يكن له نظيرٌ**، ونرجُو من الله تعالى التّوفيقَ له والإعانةَ عليه فهو على ما يشاءُ قديرٌ، والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلواتُه على سيّدنا محمّدٍ وآله وعترته الطّاهرين، وسلّم تسليماً كثيراً»[1].

خاتمة :

كم تمنّى الباحث أن يكون هذا الكتاب النّادر الذي أشار مؤلّفه إلى شيءٍ من منهجه فيه أن يكون كُتب له الظّهور، غير أنّ المنيّة اخترمت أبا شامة قبل أن ينجز ذاك الكتاب،

---

(١) خطبة الكتاب المؤمّل ١١٦.

وقد كان هو رحمه الله يخشى ذلك، وقد عجّل الكلامَ في مسألة موضعُها الحقيقيّ آخر الكتاب ثمّ قال: « وسيأتي تقريرُ ذلك إن شاء الله تعالى في موضعِه، **وإنّما قدّمتُه هنا خوفاً من اختزام المنيّة قبل الوصول إليه لأنّه في أواخر الكتاب**، واستطرد الكلامُ بنا إليه فذكرتُه »[1].

وقد أحسن صنعاً حين أدخل هذه الخطبة في كتابه الكبير: " الكتاب المرقوم " فحفظ لنا بذلك أثراً نفيساً من تراثه.

قال أبو شامة: « وبعون الله تعالى وتوفيقه قد سبق منّي عدّةُ مصنّفاتٍ صغارٍ مفرّقةٍ في عدّةٍ من هذه العلُوم، مختصّةٍ ببعض الأبواب منها وغير مُختصّة، كلُّ مصنَّفٍ منها مُتْقِنٌ لذلك الباب إن شاء الله عزّ وجلّ، جامعٌ أشْتاتَه، مستوعبٌ مسائلَه، ضامٌّ أطرافَه، استدلالاً واعتراضاً، جمعاً وبياناً، ضبطاً وتقريراً، شرحاً وتفسيراً.

وأردتُ أن أجمعَ تلك المصنَّفَات، أو مُعظمَها في مجلّداتٍ، كلُّ مجلَّدَةٍ مشتملةٌ على عدّة مصنّفاتٍ، كلُّ مُصنَّفٍ منها في فنٍّ من هذه الفُنون، يعرفُ به طالبُ ذلك الفنِّ كيف ينبغي أن تكون معرفتُه له، وأنّه إن لم يعرفهُ أو إن لم يعرف أكثرَه على ذلك الوجه فليعلم أنّه ناقِصُ الحظِّ منه، وأنّه قد فاتهُ علمٌ كثيرٌ، وإن كان يظنُّ أنّه مستغنٍ عنه. وبعضُ هذه المصنَّفات يستمدُّ من باقي الفنون المذكُورة أو بعضها لارتباط بعضها ببعضٍ؛ لأنّ كلَّ ذلك مُستنبَطٌ من الأصلين الكتاب والسُّنّة، وفهمُ العربيّة هو المعينُ على ذلك؛ فلا بُدَّ لكلِّ مُصنِّفٍ مُحقِّقٍ في علمٍ من العُلوم الشّرعيّة من هذه الأصول الثّلاثة، ومهما قصّرَ في واحدٍ منها اختلَّ كلامُه، وضَعُفَ إحكامُه، وسَمَّيتُ ما يجمعُ تلك المصنّفات بالكتاب المرقُوم في جملةٍ من العلُوم، وكلُّ مُصنَّفٍ منها منفردٌ باسمٍ دالٍّ على ما يتضمّنُه ذلك التّصنيف، **وابتدأتُ بالخُطبة الكبرى التي جعلتُها مقدّمَةَ كتابٍ لو تهيّأ لم يكن له نظيرٌ، ونرجُو من الله تعالى التّوفيقَ له والإعانةَ عليه فهو على ما يشاءُ قدير** »[2].

وعزاؤُنا في هذا الكتاب ـ كما سبق ـ بقاءُ مقدّمته الحافلة التي أبرز هذا البحث بعض ملامحها، والله ولي التّوفيق.

---

(١) خطبة الكتاب المؤمّل ١١٦.

(٢) مقدّمة الكتاب المرقوم ق ١ أ. نسخة تشستربتي.

فهرس المصادر

ـ القرآن الكريم

١ . إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفوائد المسموعة :

لصلاح الدّين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي ٧٦١هـ، تحقيق: د. مرزوق بن هيّاس آل مرزوق الزّهراني، مكتبة العلوم والحكم، ط الأولى، المدينة المنوّرة، ١٤٢٥هـ.

٢ . الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التاريخ :

لأبي الخير محمّد بن عبد الرّحمن السّخاوي ت ٩٠٢هـ، حققه وعلّق عليه بالإنكليزية : فرانز روزنثال، وترجم تعليقاته: د صالح أحمد العلي، نشرة دارالكتب العلمية.

٣ . الباعث على إنكار البدع والحوادث :

لأبي شامة عبد الرّحمن بن إسماعيل المقدسي ت ٦٦٥هـ، حقّقه: مشهور حسن سلمان، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، ط الأولى، ١٤١٠ هـ. ١٩٩٠ م.

٤ . البداية والنّهاية :

لأبي الفداء إسماعيل بن كثير الدّمشقي ت ٧٧٤هـ، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ، مركز البحوث والدّراسات العربيّة والإسلاميّة بالتّعاون مع دار هجر، ط الأولى، ١٤١٧ هـ. ١٩٩٧م.

٥ . تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام :

لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبي ت ٧٤٨هـ، تحقيق د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، ط : الأولى، ١٤٠٧هـ.

٦ . تذكرة الحفاظ :

لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الذّهبي ت ٧٤٨هـ، صحّحه الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلّميّ، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

٧ . الجامع :

لأبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة التّرمذي ت ٢٧٩هـ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلاميّ، ط الأولى، ١٩٩٦م، وتحقيق: أحمد محمّد شاكر وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة، ط الثّانية، ١٣٩٨ هـ.

٨ . الجامع الصّحيح :

لأبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري ت ٢٥٦هـ، نشرة مع كتاب فتح الباري لابن حجر، دار الريّان للتراث، والمكتبة السلفية، حققه محب الدين الخطيب، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي.

٩ . الجامع الصّحيح :

لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج القشيري ت ٢٦١هـ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، ط الأولى، ١٤١٢هـ . ١٩٩١م.

١٠ . خطبة الكتاب المؤمّل للرّدّ إلى الأمر الأوّل :

لأبي شامة عبد الرّحمن بن إسماعيل المقدسي ت ٦٦٥هـ، تحقيق: جمال عزّون، مكتبة أضواء السّلف، الطّبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، الرّياض.

١١ . الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثّامنة :

لأبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمد ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢هـ، نشرة: مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، الطّبعة الأولى، ١٣٩٢هـ.

١٢ . الذّيل على الرّوضتين :

لأبي شامة عبد الرّحمن بن إسماعيل المقدسي ت ٦٦٥هـ، نشره: عزّت العطّار الحسيني، ط الأولى، ١٩٧٤م، بيروت . لبنان.

١٣ . السّنن :

لأبي عبد الله محمّد بن يزيد ابن ماجه القزويني ت ٢٧٥هـ، تحقيق: د. بشّار عوّاد معروف، دار الجيل، بيروت . لبنان، ط الأولى، ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨ م.

١٤ . طبقات الشّافعية :

لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، عالم الكتب، بيروت، ط الأولى، ١٤٠٧ هـ.

١٥ . غاية النّهاية في طبقات القرّاء :

لأبي الخير محمّد بن محمّد ابن الجزري ت ٨٣٣هـ، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط الثّالثة، ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.

١٦ . الكتاب المرقوم في جملة من العلوم :

لأبي شامة عبد الرّحمن بن إسماعيل المقدسي ت ٦٦٥هـ، نسخة مخطوطة بمكتبة البرواقية ثمّ نقلت إلى مكتبة وزارة الشّؤون الدّينية بعاصمة الجزائر، وبحوزتي نسخة حديثة منقولة عنها، ونسخة أخرى بمكتبة تشستربتي.

١٧ . مشيخة قاضي القضاة ابن جماعة :

لبدر الدّين أبي عبد الله محمّد بن إبراهيم ابن جماعة ت ٧٣٣هـ، تخريج القاسم بن محمّد البرزالي، دراسة وتحقيق: د. موفّق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ط الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، بيروت - لبنان.

١٨ . معجم الدّمياطي :

لأبي محمّد عبد المؤمن بن خلف الدّمياطي ت ٧٠٥هـ، مخطوط مصوّر في مكتبة شيخنا حمّاد بن محمّد الأنصاري رحمه الله تعالى.